

11 يناير 2022

## بيان إعلامي

بدعم من الرقابة المالية والمركزي المصري:

### إطلاق مبادرة التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء

أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري إعلاناً مشتركاً-صباح اليوم-من القرية الذكية يدعو جهات التمويل المتعددة-وبصفة خاصة-التي تزاوّل نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر والخاضعة لإشراف ورقابة كل منهما نحو اتباع مبادرة "التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء" التي يتبناها الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للارتقاء بجودة الخدمات المالية المقدمة في نشاط التمويل متناهي الصغر في السوق المصرية ، وبمساندة من وزارة التعاون الدولي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وقال الدكتور إسلام عزام-نائب رئيس هيئة الرقابة المالية أمام الحاضرين من ممثلي البنك المركزي المصري، والبنك الدولي، ورئيس الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومسؤولي جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر من الشركات والجمعيات أعضاء الاتحاد والبنوك، وممثلي البنوك التي تمارس نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر بشكل مباشر، أن الإعلان المشترك بين الرقابة المالية والمركزي المصري يهدف إلى دعم وتشجيع تطبيق مبادئ التمويل المسؤول-الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية للتمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء في صناعة التمويل متناهي الصغر.

وأوضح نائب رئيس الهيئة أن آلية التمويل التي تتبع مبادئ التمويل المسؤول تتضمن أدوات قياس مهمة للعميل ولجهة التمويل تتيح التعرف على قدرة العميل على الاقتراض والوفاء بالتمويل والأقساط في مواعيد استحقاقها، وهذا الأمر يتطلب من جهة التمويل دراسة الوضع المالي والائتماني للعميل ومعرفة احتياجاته الحقيقية وظروفه العامة والتزاماته الخاصة بما في ذلك مصاريفه.

وذكر د. إسلام أنه تزامن مع إطلاق الإعلان المشترك لمبادرة التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء تنفيذ أول برنامج لبناء القدرات المؤسسية لدى أعضاء الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في هذا الشأن، والذي يستمر طوال عام 2022 بالتعاون مع البنك الدولي الذي تولى تقديم التمويل المطلوب للتدريب، وبما يؤهلهم للحصول على شهادات التصنيف من المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التمويل المسؤول، وهي حالياً مؤسسات SMTPF، CERISE، وتتضمن الشهادة الحالية ثلاث مستويات مختلفة للتصنيف (ذهبية، فضية، وبرونزية).

وأضاف د.عزام أن البنك الدولي سيقدم الدعم الفني المؤسسي-وكمرحلة أولى-لتأهيل أكبر 6 شركات، وأكبر 10 جمعيات/ مؤسسات أهلية فئة (أ)، بالإضافة الي أكبر 4 بنوك تزاوّل نشاط التمويل متناهي الصغر من حيث عدد العملاء وحجم المحفظة (حسب آخر تقارير صادرة عن الهيئة، وإحصائيات البنك المركزي) للحصول على تلك الشهادة أو التصنيف الدولي بشكل مباشر من المؤسسات الدولية المعنية.

ومن جهته أكد شريف لقمان وكيل محافظ البنك المركزي المصري على ان مبادرة الاتحاد تمثل السلوك الرشيد الذي نأمل ان يسود بين جهات التمويل المتعددة وبصفة خاصة ممولي المشروعات متناهية الصغر، لتحقيق عملية الشمول المالي وفقا لأفضل الممارسات الدولية، كما ثمن جهود كافة الأطراف التي تدعم التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء.

ومن جانبها أعربت منى ذو الفقار رئيس الإتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن تقديرها للسلطات الرقابية في القطاع المالي بشقيه من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنك المركزي المصري لإظهار الدعم الكامل لتطبيق ممارسات التمويل المسؤول بهذا الإعلان المشترك الذي يُدعم مبادرة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويحث أعضائه على تبني التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء.

وقالت أن صناعة التمويل متناهي الصغر شهدت حالة من التنمية المستمرة لتلك الصناعة الهامة والمرتبطة بالتحديات ليقفز عدد المستفيدين خلال الفترة (2017-2022) من 2 مليون إلى أكثر من 4 ملايين مستفيد، ومن حجم تمويل كان 6 مليار جنية ليصل إلى ما يقرب من 50 مليار جنية، وقد جاءت اللحظة التي يجب أن نطمئن خلالها لجودة الخدمة وكفاءتها من خلال مبادرة الاتحاد للتمويل المسؤول وحماية العملاء.

كما أوضح مارك أهيرن Mr.Mark Ahren الخبير الإقتصادي بالبنك الدولي بأن البنك الدولي سيقوم في مرحلة ثانية بالترتيب مع المؤسسات الدولية المعنية لحصول كل من معهد الخدمات المالية والمعهد المصرفي المصري علي الترخيص كمؤسسات مُعتمدة محلياً لمنح تلك الشهادة في المستقبل، بهدف الحفاظ علي استدامة هذه المبادرة في السوق المصرية، وتوفير فرصة الحصول علي الشهادة والتصنيف الدولي لباقي أعضاء الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وخلال فعاليات الإعلان المشترك، شهد الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية مراسم التوقيع على بروتوكول تعاون بين مؤسسة بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، والاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويهدف البروتوكول إلى استدامة المساهمة المجتمعية التي يقدمها أعضاء الاتحاد لبهية لرفع الوعي لدى السيدات بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وتيسير إجراءاته في محافظات مصر المختلفة.